مقدّمة

موضوع الكتاب يبدو فى عنوانه (الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر) وقد يتساءل البعض هل كانت امبراطورية حقا وهو ما بيناه وأثبتناه بالأدلة التاريخية والجغرافية . وللموضوع اتصال وشيج بتطور أفريقيا فى القرن التاسع عشر وسياسة الاستعمار والتقسيم التى جرت عليها أوروبا . ومن هنا تبدو وعورة الموضوع وتشعبه واشتباك الخيوط السياسية والمصالح المختلفة فى جميع أجزائه ونواحيه .

أما طريقة الكتاب ومعالجة الموضوع فهى بصفة عامة الايجاز مع الوضوح وتركيز الوقائع وقد تجنبنا الأسهاب فى بعض النقط كتاريخ القبائل السودانية وتاريخ السودان فى عهد محمد على وسعيد لأن هذه النقط مفصلة فى كتاب نعوم شقير وفى غيره من الكتب ولأننا نعنى بالناحية السياسية قبل كل شىء وهـذه الناحية قد أبرزناها فى عصر اسماعيل وما بعده . وقد استعملنا فى طريقة العرض والبناء طرقا تختلف باختلاف الفصول فمثلا فى الفصل الخاص بالثورة المهدية والسودان من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٨ جرينا على طريقة ركم الأدلة وترك الوقائع تتكلم من نفسها . كما أننا لم نفرد فصلا خاصا للرقيق ولكننا تكلمنا عنه فى جميع الفصول لأن الرقيق متصل بجميع كليات الموضوع وجزئياته وتشـعباته الكثيرة السياسـية والاقتصادية فى أجـزاء الامبراطورية السودانية وفى أفريقيا . وعلى الرغم من الدراسات والكتابات الكثيرة التى تعرضت للرقيق فان الغموض كان يكتنفه فكان لابد من السيطرة عليه وازاحة الظلمة العالقة بنواحيه ...

وقد كنا أصدرنا بالفرنسية فى سنة ١٩٣٠ تاريخ (الامبراطورية

المصرية فى عهد محمد على) وفى سنة ١٩٣٣ تاريخ (الامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل) . وبفضل رعاية صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول أمكننا الرجوع الى وثائق محفوظات سراى عابدين لغاية سنة ١٨٨٢ تقريبا . أما فى أوروبا فقد رجعنا فى فينا الى الوثائق الخاصة بعصر محمد على . وفى باريس الى وثائق وزارة الخارجية لغاية سنة ١٨٧٠ . وفى لندرة لغاية سنة ١٨٨٩ لأن المحفوظات الانجليزية كان من الميسور للباحثين فى ذلك الوقت الاطلاع عليها لغاية سنة ١٨٨٥ فقط (أى قبل خمسين سنة) ولكن وزارة الخارجية الانجليزية تفضلت بصفة خاصة وأضافت خمسة أعوام جديدة فكانت هذه يد كبرى لها .

وفى هذين الكتابين كنا استغللنا لغاية سنة ١٨٧٩ الوثائق التى استخرجناها . وكنا شرعنا فى اعداد الكتاب الثالث . فى هذه الآونة بالذات تحركت المسألة المصرية السودانية بعنف ورأت مصر أن تلجأ الى مجلس الأمن ورأى صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا أن ينوط بى كتابة بحث فى تاريخ السودان فصدعت بالأمر خصوصا وأن الوثائق وأداة البحث كانت معدة . وكنت سعيدا بحمل هذه المهمة لأن المسألة ليست مسألة وطنية فحسب بل هى أكثر من ذلك ، هى أمانة علمية قبل كل شىء ، هى اظهار حقائق علمية حاول الكثيرون طمسها وتشويهها .

وليس أدل على عدم عناية المصريين بتاريخ بلادهم العناية الكافية ولهم العذر كله أو بعضه من أن أحد كبار نوابنا أدلى حديثا بتصريحات عن أوغندة مملوءة بالأخطاء . وذكرت احدى صحفنا الكبرى الخط الحديدى الذى أنشأه الانجليز بين مونباسة وبحيرة فكتوريا وأثره فى المشروعات الصناعية الكبرى فى هذه المنطقة دون أن تشير الى أن هذا الخط الذى تم انشاؤه فى سنة ١٩٠٢ كان فى الواقع تنفيذا لمشروع مصرى قديم اذ حاول اسماعيل مرارا أن ينشىء طريق مواصلات منتظمة بين المحيط الهندى والبحيرات وكان هذا الطريق سيمر كالخط الحديث

بين جبلى كينيا وكيليمانجارو وهما من أغنى وأجمل جبال أفريقيا الشرقية ، وكان مشروع اسماعيل يرمى الى توطيد نفوذ مصر بصفة دائمة على جانبى الطريق ويجعل منه سورا على حدود امبراطوريته ، ولكن انجلترا وقفت فى وجه التوسع المصرى مما فصلناه فى هذا الكتاب .

وهذه مسألة المستعمرات الايطالية وكلها ، سواء فيما يتعلق بأريتريا أو الصومال ، يؤسفنى أن أقول أن مذكراتنا الرسمية لا تنم عن دراسة وافية لها وأن أخطاء تتسرب اليها أحيانا .

هذا فى مصر . أما فى السودان فقد نشر بعض الوطنيين من أنصار وحدة الوادى وقائع عن الثورة المهدية وأسبابها بعيدة كل البعد من الحقيقة . مثال ذلك :

« وكان السودان ابان هذه الحوادث التى تجرى فى مصر وقبلها استهدف لمظالم شرذمة من الحكام الأتراك يحكمونه باسم والى مصر — أذاقت هذه الشرذمة الأهلين صنوف العذاب وأثقلت كاهلهم بفرض الضرائب المجحفة التى تفوق الاحتمال والتى لم يكن يصل منها الى الخزينة المصرية شىء ولا ينفق منها على تقدم العمران فى داخلية السودان شىء وانما كانت نهبا مقسما بين فارضيها وجامعيها من الحكام الأتراك والباشبوزق وغيرهم — وتفشت الرشوة بين الجميع ففسدت اداة الحكم وأراد الأهلون لها بديلا ، وهكذا قد تهيأت الظروف السياسية ، هذا الى جانب العقيدة الدينية المتأصلة فى نفوس السودانيين ، ولذا عندما ابتدأت الثورة المهدية فى سنة ١٨٨١ وجدت دعوتها مرتعا خصيبا وانتشرت بسرعة فائقة مكنت لها من قلب نظام الحكم وقد وجد الأهلون فيها منقذا ومغيثا ومما ساعد على نجاحها أيضا قيام الثورة العرابية بمصر التى كانت تجاوبا جميلا لها . وقد كانتا من أهم الحركات الوطنية فى وادى النيل وقد تشابهتا فى الأسباب والأغراض » .

هذه هى النظرية الانجليزية بعينها المتداولة فى الكتب الرسمية وغير الرسمية . وقد نلمس أثرها فى كتب المؤرخين الأوربيين جميعا حتى الموالين

منهم لمصر أمثال ديبيران وغيره من جماعة هانوتو . . .

لذلك عولنا على اصدار هذه الطبعة بلغة البلاد وميزناها على الطبعة الفرنسية باضافة فصول جديدة (كالفصل الخاص بحدود الامبراطورية الجغرافية) وبالأطلس الذى اعتمدنا فى وضعه على أبحاثنا وتحديدنا وتحقيقنا نحن . فساعدنا ذلك على الاهتداء الى نتائج كبرى جديدة حسبها أنها جعلتنا نحن الذين نشتغل بالموضوع منذ حوالى ثلاثين عاما نفهمه أكثر من ذى قبل ونفهمه كل الفهم فى ضوء وضاح . ويجب أن لا يفوتنا أن نقرر أن مشروع السودنة والفصل بين مصر والسودان واحتلال منابع النيل وممالكه ومعظم المشاكل الحديثة يرجع تاريخها الى سبعين أو ثمانين عاما مضت وجميع مقدماتها وأصولها واضحة فى تاريخ الامبراطورية السودانية .

ولسنا بحاجة الى القول أننا فى دحض الحجج المغرضة لم نخرج عن الأسلوب « الموضوعى » العلمى واجتهدنا قدر المستطاع فى الاستناد الى وثائق ومستندات انجليزية — أكثرها لم يسبق نشره — لأن للتاريخ فى أعناقنا ذمما لا بد أن نؤديها . واذا كان الاعتدال من مميزات الروح السياسية فهو من باب أولى من مميزات الروح التاريخية التى يجب أن تهيمن على نفسها أولا حتى تستطيع أن تهيمن على الموضوع وتلبسه فى يسر .

ولا بأس من أن نقول فى الختام أننا اذا كنا قد أصدرنا كل كتبنا التاريخية أولا بلغة أوربية كالفرنسية مثلا فما ذلك الا لأن هذه اللغة لغة علمية كثيرة التداول ولأن الأمانة العلمية وقوة الحكم والتقدير متوفرتان عند الأوربيين ولأن مصدر تشويه الحقائق ونشرها شرقا وغربا هو فى أوربا نفسها .

على أننا نعاهد القراء على أن ننشر بالعربية كل ما كتبناه بلغة غير لغتنا حتى نوفى ديننا نحو البلاد . وها نحن أولاء نبدأ بنشر تاريخ الامبراطورية السودانية والله المعين .